العرب
الخميس 2021/10/07
السنة 44 العدد 12202

مصر تؤهل المأذونين الشرعيين لمحاربة الطلاق غير الشرعي إنقاذا للأسرة

إلزام المأذونين باستفتاء المؤسسة الدينية في كل حالة طلاق يقلل من الظاهرة

يقلل استفتاء رأي المؤسسة الدينية في كل حالة طلاق على حدة، من أجل إثبات وقوعه من عدمه، من انتشار الظاهرة في المجتمع المصري الذي صار يعاني من التفكك الأسري من وراء التسرع في هدم كيان الأسرة لأسباب أغلبها واهية. وتشير المعطيات إلى أنه يصل إلى جهة الفتوى في مصر قرابة أربعة آلاف حالة طلاق شهريا، لذلك التجأت مصر إلى تأهيل المأذونين من أجل الحد من الظاهرة.

إذا تم التشكيك في صحة الطلاق يلغى توثيقه رسميا

أحمد حافظ
كاتب مصري

القاهرة – لم يعد لجوء الزوجين في مصر إلى المحكمة لتوثيق الطلاق بعد وقوعه بداية للانفصال النهائي وهدم كيان الأسرة، حيث تتجه النية إلى إلزام المأذونين باستفتاء رأي المؤسسة الدينية في كل حالة على حدة لإثبات وقوع الطلاق من عدمه قبل توثيقه رسميا إذا تم الشك في صحته، وهو ما استقرت عليه دار الإفتاء باعتبار أن بعض المأذونين ليسوا مؤهلين للحكم على كون الطلاق وقع أم لا، وذلك بهدف التقليل من انتشار الظاهرة في المجتمع.

وأطلقت دار الإفتاء أول مبادرة من نوعها لتدريب المأذونين على التحقيق في الطلاق. وقال شوقي علام مفتي الديار المصرية في تصريحات إعلامية إن مشكلة الطلاق كبيرة وتحتاج إلى عناية خاصة من كل الجهات، دينية واجتماعية وبحثية ونفسية وإعلامية، لبحث الأسباب والحلول بحيث تكون النصوص الشرعية آخر طرق العلاج.

وتقول المبادرة إذا شك المأذون في حالة طلاق لا بد أن يُحيل السائل لدار الإفتاء لحل المشكلة، فإذا وقع طلاقه يكون توثيقه مطلوبا، أما إذا لم يكن واقعا فيتم التوفيق بين الزوجين والصلح بينهما بعيدا عن الاستسهال في إصدار الأحكام التي تقود إلى هدم الأسرة والتفريق بين الشريكين لأسباب واهية.

وترى دار الإفتاء أن بذل الجهد من جانب المؤسسة الدينية والمأذونين من أجل التحقق من صحة الطلاق أم لا من شأنه خفض معدلات الانفصال النهائي، لأن هناك أزواجا يلجأون إلى المحاكم لإثبات الطلاق مع أنهم في حاجة ملحة لمن ينير بصيرتهم ويتحدث معهم ويسمع منهم كيف وبأي طريقة كان النطق بالطلاق.

ويصل إلى جهة الفتوى في مصر قرابة أربعة آلاف حالة طلاق شهريا، وقال المفتي إن أربع حالات فقط هي التي يتم إثبات وقوعها بعد الجلوس مع الزوجين من جانب أمناء الفتوى والسماع منهما بشكل تفصيلي للظروف والأسباب والدوافع التي أوصلت الزوج لهذه المرحلة، وما إذا كان الطرفان متوافقين على الانفصال النهائي أم لا.

مشكلة الكثير من المأذونين في مصر أنهم يسايرون الأزواج في طلب الطلاق دون التحقق من صحة وقوعه أم لا، باعتبارهم غير مخول لهم الحكم عليه بشكل علمي وشرعي، ولا تتم إحالة الزوجين إلى المؤسسة الدينية الرسمية التي يحق لها وحدها أن تصدر حكمها النهائي وتتحمل مسؤولية إثبات وقوع الطلاق الشفهي أم لا.

وأكد إسلام عامر نقيب المأذونين المصريين لـ"العرب" أنه التقى علام مفتي الجمهورية واتفق معه على تحديد بنود ومعايير للألفاظ والظروف والأسباب التي يتم الحكم من خلالها على وقوع الطلاق أم لا بحيث يستخدمها كل مأذون ويستند عليها في تعاملاته مع الزوجين، وتتحمل المؤسسة الدينية وحدها هذه المسؤولية.

شوقي علام
مشكلة الطلاق كبيرة وتحتاج إلى عناية خاصة

إسلام عامر
هدم الأسرة كارثة يدفع ثمنها جميع الأطراف

وأوضح عامر أن المأذونين في مصر لو استجابوا لطلبات الطلاق التي ترد إليهم يوميا لأصبح 70 في المئة من الأزواج مطلقين، فقد يأتي الشريكان وحدهما لتوثيق الطلاق دون علم أسرتيهما، وهنا يكون التدخل باشتراط وجود أفراد من العائلتين للصلح، لأن التسرع في هدم الأسرة كارثة يدفع ثمنها جميع الأطراف.

ومازالت أزمة النسبة الأكبر من الزوجين الراغبين في الطلاق بمصر أنهما يطلبان إنهاء العلاقة الزوجية لأسباب تبدو غير مقنعة، وأصبح الانفصال الطريق الأول الذي يسلكانه لإراحة كل منهما، والمعضلة عندما يقوم المأذون بتنفيذ الطلب باعتباره موظفا مسؤولا عن ذلك، دون محاولة للصلح أو اللجوء إلى العائلتين.

وقال شريف العماري استشاري العلاقات الزوجية في القاهرة، وهو أيضا مأذون شرعي، إن نسبة كبيرة من المأذونين لا يعرفون الأبعاد القانونية والاجتماعية والنفسية للطلاق، لأنهم يحصلون على هذه الوظيفة بناء على ترشيح من قضاة المحاكم، ولا يتم تأهيلهم أو تدريبهم بشكل علمي وميداني لكيفية الفصل في حالات الطلاق.

وأوضح لـ"العرب" أن اللجوء إلى عائلتي الزوجين عند الطلاق من الأمور الأساسية بحيث تكون هناك محاولة للتوفيق بينهما ومنحهما فرصة التفكير لمرات كثيرة، وهذا لا يفعله بعض المأذونين، وتسبب في زيادة معدلات الانفصال وهدم كيانات أسرية كان يمكن أن يتم ترميمها بسهولة لو جرى التعامل معها بعقلانية دون تسرع.

وغالبا ما يكون الزوجان في حيرة من أمرهما عن السؤال عن حكم وقوع الطلاق في مشكلتهما، وقد يرفع المأذون العبء عن نفسه ويصدر حكما بأن الطلاق وقع، مع أن المعايير التي حددتها دار الإفتاء لمثل هذه الحالات تكون بالعكس، ما دفع المؤسسة الدينية للتدخل لتكون وحدها الفاصلة في مثل هذه الأمور لخفض معدلات الطلاق.

وتُتهم دار الإفتاء بأنها متساهلة مع الأزواج، ونادرا ما تصدر حكما بوقوع الطلاق الشفهي، باعتبارها أكثر تحررا فكريا في هذه المسألة ولا تميل إلى استسهال هدم العلاقة الزوجية لمجرد أن الزوج قال لشريكته "أنتِ طالق"، بل تأخذ وقتا طويلا في سماع وجهتي نظر الزوجين، وهل الزوج نادم أم كان يقصد بالفعل الطلاق، ولديها المفتين المتخصصون في التوفيق بين الشريكين.

والجهة الوحيدة التي تقول إن الطلاق وقع أم لا في مصر هي دار الإفتاء، ولديها قائمة طويلة من المعايير التي تحكم بها وفق مذاهب فقهية متعددة، وتبحث عن أي ثغرة تقوم من خلالها بترميم العلاقة بين الزوجين، لكن المشكلة في تصدر علماء دين متشددين للمشهد، يلجأ إليهم الشريكان أحيانا ليحكما لهما بوقوع الطلاق.

ورأى شريف العماري أنه في بعض الأحيان تقول الزوجة لشريكها "لو لم تطلقني سوف أقتل نفسي وأنتحر"، وهنا لو قام الزوج بتطليقها لمنع وقوع كارثة فالبعض من المتشددين يفتون بوقوع الانفصال، مع أن هذا غير حقيقي، لأن الزوج اضطر لذلك حفاظا على حياة شريكته، وهذه أمور تحدث كثيرا وقد تنهار أسرة بسبب الجهل بالفصل في إجراءات طلاقها.

ويأتي تحرك دار الإفتاء في هذا المسار كمحاولة للبحث عن حلول بعيدة عن توثيق الطلاق وعدم الاعتراف به شفهيا وتقليل معدلاته إلى الحد الأدنى في ظل تربع مصر على قائمة الدول الأكثر طلاقا على مستوى العالم، لكن الحكومة تبدو غير مرتاحة لاستمرار هذا الوضع وتأمل في حلحلة الجمود تجاه إلغاء الطلاق الشفهي.

المواعيد النهائية وسيلة مفيدة لإنجاز الأمور

برلين – يعلم الأشخاص الذين يميلون إلى التسويف تمام المعرفة نصيحة تحديد موعد نهائي لأنفسهم.

ولكن إذا ما كان المرء صادقا مع نفسه فإنه من الصعب أخذ هذا الموعد النهائي على محمل الجد انطلاقا من معرفة أنه يمكن تأجيله. وعلى الجانب الآخر، إذا ما كان لدى المرء موعد نهائي ضيق حدده رئيسه في العمل فإنه يمكن أن يسبب الضغط النفسي والإحباط.

وكل هذا يطرح سؤالا مفاده هل حتى المواعيد النهائية وسيلة مفيدة لإنجاز الأمور؟ تفسر باحثتان في مجال العمل النقطة النفسية وراء المواعيد النهائية وكيف يمكن الاستفادة منها بفاعلية.

تقول هانا شاده الباحثة في معهد لايبنيتس لأبحاث التوظيف في جامعة دورتموند التقنية إن الهيكل مهم للغاية خصوصا في أوقات فايروس كورونا.

وتضيف أن الأشخاص الذين لديهم الكثير من الحرية غالبا ما يعلقون بسهولة ولا ينجزون أعمالهم. وتوضح "المواعيد النهائية تجلب هيكلا لقوائم المهام".

وتقول إن المواعيد النهائية تساعد المرء في إحراز جهد سريع نهائي، وتوضح قائلة "إذا ما كنت تعلم أن العمل سوف ينتهي بتسليمه في الوقت /س/، فغالبا ما يمكنك زيادة إنتاجيتك". ولكن إذا ما كانت تلك النقطة النهائية غير موجودة، فيمكن أن يكون الأشخاص أقل إنتاجية.

غير أن تحديد موعد نهائي لا يكون كافيا وحده عادة.

وتقول كورينا بايفر وهي أستاذة في علم النفس التنظيمي والعمل في جامعة لوبيك في ألمانيا إنه يجب دمجه في عملية تحديد أهداف ناجحة.

وهنا يمكن الاستفادة من قاعدة سمارت. ترمز الحروف إلى قاعدة محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومرتبطة بوقت. ويساعد هذا المعيار في تحديد الأشياء المطلوب حقا القيام بها وكيف يجب أن يكون الشكل النهائي للمنتج.

ويجب تحديد النقاط الرئيسية حتى يمكن قياس النتيجة على أساسها، ويجب أن يكون المعنى من المهمة واضحا نسبيا ويجب أن يكون الموعد النهائي واضحا وواقعيا.

ويشير الخبراء إلى ضرورة أخذ الموعد النهائي على محمل الجد وعدم ترك إنجاز الأعمال إلى آخر وقت ،فكلما تم انجاز الأعمال في وقتها كان ذلك أفضل لتلافي السرعة وعدم الدقة وتجنب الأخطاء الممكن الوقوع فيها وبالتالي تجنب التوبيخ من رؤساء العمل.

نصائح

التوتر النفسي يهدد بمشاكل السمع!

دويسبورغ (ألمانيا) – حذر الدكتور أوسو فالتر من أن التوتر النفسي المستمر يرفع خطر الإصابة بمشاكل السمع، معللا ذلك بأن التوتر النفسي المستمر يتسبب في تدهور سريان الدم بالأوعية الدموية داخل الأذن.

وأوضح طبيب الأنف والأذن والحنجرة الألماني أن مشاكل السمع تتمثل في تدهور حاسة السمع والشعور بطنين في الأذن والحساسية تجاه الضوضاء، ما يمهد الطريق إلى الانعزال والإصابة باضطرابات الخوف والقلق والاكتئاب. ولتجنب هذه العواقب الوخيمة ينبغي استشارة الطبيب فور ملاحظة تدهور حاسة السمع للتحقق من السبب الحقيقي الكامن وراءها.

وإذا تم استبعاد الأسباب العضوية، مثل تخثر الدم بأوعية الأذن الداخلية وتمزق النافذة المستديرة أو البيضاوية والتهاب الأذن الوسطى الحاد السابق، والتحقق من أن السبب الحقيقي يكمن في التوتر النفسي، فيمكن حينئذ مواجهة التوتر من خلال ممارسة الرياضة وتقنيات الاسترخاء مثل اليوغا والتأمل والاسترخاء العضلي التدريجي (Progressive muscle relaxation).

الحساسية تجاه الضوضاء تنتج مشاكل السمع

آثار كورونا على الصحة العقلية للأطفال تستمر لسنوات عديدة

نيويورك – حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) من أن تأثير كورونا على صحة الأطفال وعافيتهم العقليتين قد يستمر لسنوات عديدة مقبلة.

وأشارت المنظمة إلى أن الأطفال واليافعين، حتى قبل الجائحة، تحملوا عبء اعتلالات الصحة العقلية في ظل غياب أي استثمارات كبيرة لمعالجتها.

ونشرت اليونيسف تقريرها الرئيسي بشأن وضع الأطفال في العالم بعنوان "حالة أطفال العالم لعام 2021؛ بالي مشغول: تعزيز الصحة العقلية للأطفال وحمايتها ورعايتها".

ويمثل هذا التقرير أكبر دراسة تُعدّها اليونيسف حول الصحة العقلية للأطفال واليافعين ومقدمي الرعاية في القرن الحادي والعشرين، وفقا للوكالة الأممية.

ووفقا لموقع أخبار الأمم المتحدة، فإنه على الصعيد العالمي، يُقدر أن أكثر من 1 من بين كل سبعة مراهقين، ممن تتراوح أعمارهم بين 10 و19 عاما، تم تشخيصهم على أنهم مصابون باضطراب عقلي.

ويموت نحو 46 ألف مراهق بسبب الانتحار كل عام، وهو من بين الأسباب الخمسة الأولى للوفاة بين أفراد هذه الفئة العمرية. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك فجوات واسعة بين احتياجات الصحة النفسية وتمويل الصحة النفسية.

ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات واسعة بين احتياجات الصحة النفسية وتمويل الصحة النفسية، حيث يتم تخصيص 2 في المئة فقط من ميزانيات الصحة الحكومية للإنفاق على الصحة العقلية.

وقالت المديرة التنفيذية لليونيسف هنرييتا فور إن الأشهر الـ18 الماضية كانت ثقيلة جدا بالنسبة إلينا جميعا، وخاصة الأطفال، "فمع عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة بسبب الجائحة، أمضى الأطفال سنوات عصيبة بعيدا عن العائلة والأصدقاء والفصول الدراسية واللعب، وهي العناصر الأساسية للطفولة نفسها".

وأعربت فور عن أسفها لقلة الاستثمارات الحكومية المخصصة لتلبية هذه الاحتياجات الماسة، وقالت "لا يتم إيلاء أهمية كافية للعلاقة بين الصحة العقلية ونتائج الحياة المستقبلية".

وأظهرت نتائج دراسة ألمانية أن جائحة كورونا تسببت في ظهور اضطرابات نفسية لدى الأطفال. وغيّرت أزمة كورونا حياتهم اليومية بشكل اشتد فيه الشعور بالخوف والقلق لديهم.

وعبّر باحثون ألمان عن مخاوفهم من تزايد أعراض الاكتئاب والاضطرابات النفسية الجسدية لدى الأطفال في ظل أزمة كورونا. وكشفت نتائج دراسة حديثة أنه قبل أزمة كورونا كان اثنان فقط من أصل كل عشرة أطفال معرضين لخطر الإصابة بأمراض نفسية. وبسبب كورونا وصل العدد إلى ثلاثة من أصل كل عشرة أطفال، نقلا عن الموقع الإخباري الألماني "شتوتغرتر ناخغيشتن".

وأجريت هذه الدراسة التي تعد الأولى من نوعها في ألمانيا في الفترة ما بين منتصف ديسمبر 2020 إلى منتصف شهر يناير من العام الحالي. واستعان فيها الباحثون بأكثر من 1000 طفل وشاب وأكثر من 1600 من الآباء، وذلك من خلال استطلاع للرأي واستبيان عبر الإنترنت.

ومن أجل معرفة التغيرات التي حدثت خلال فترة كورونا قارن الباحثون نتائج الدراسة الجديدة بنتائج دراسات سابقة تمّ إنجازها قبل أزمة كورونا. ورغم أن الدراسة أنجزت في ألمانيا إلا أن الخبراء في مختلف دول العالم سجلوا بدورهم وجود تأثيرات على نفسية الأطفال خلال هذه الأزمة.

ومقارنة بالدراسات السابقة تبيّن أن 85 في المئة من الأطفال الذين شملهم الاستطلاع يشعرون بالتوتر والضغط خلال أزمة كورونا. وفي شهر يونيو من العام الماضي كانت النسبة 71 في المئة فقط، حسب موقع الصحيفة الألمانية "زود دويتشه تسايتونغ". ويرى سبعة من كل عشرة أطفال أن جودة ونوعية حياتهم قد تراجعت.

نتائج الحياة المستقبلية للأطفال على علاقة بصحتهم العقلية